أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية–دراسة حالة شركة مطاحن بني هارون، فرع ميلة.–

The Impact of Implementing Corporate Governance on Improving the Quality of Financial Information-A Case Study of Beni Haroun Mills Company, Mila Branch-

بشرى نمديلي [1] *، صلاح الدين كروش [2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-، ، مخبر بحث دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدورالجديد للجامعة-حالة برج بوعريريج LEZINRU، الجزائر،
b.nemdili @centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة- الجزائر ،مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة ESDEDD ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة- ،
s.kerrouche@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2021/05/02 القبول: 2021/10/05 النشر:31 /2021/12

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى إبراز أثر حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية ، والدور الذي تلعبه الحوكمة في مواجهة الصراع داخل الشركة من خلال تفعيل مبادئها، وتوصلت الدراسة الى أنه لا يوجد توافق كبير بين الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وحقيقة الممارسات التي تشجع تبني مبادئ الحوكمة في المؤسسة الجزائرية بشكل عام، وفي شركة مطاحن بني هارون بشكل خاص، كما خلصت الدراسة الى أن تبني مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة يؤثر بنسبة 69% على تحسين جودة المعلومة المالية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، الجودة، المعلومة المالية.

رموز jel: M4 , G3.

Abstract:

Through this study, we aim to highlight the impact of corporate governance on improving the quality of financial information, and the role that governance plays in facing conflict within the company by activating its principles. The study concluded that there is no significant agreement between the conceptual framework of corporate governance and the reality of practices that encourage the adoption of governance principles in the Algerian enterprise in general**,** and in the Beni Haroun Mills Company in particular. It can be said that adopting corporate governance principles in the institution under study affects 69% of improving the quality of financial information**.**

Keywords: Governance**,** Corporate Governance, Principles of Corporate Governance**,** The quality**,**Financial Information

(JEL) Classification :G3 , M4**.**

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعددت الأزمات والفضائح المالية مع نهاية القرن العشرين ، التي يعود مردها الى الأساليب غير القانونية التي كانت تمارس من طرف المسيرين داخل الشركات وتواطؤ مدققي الحسابات أحيانا، هذا ما أدى إلى فقدان الثقة في الشركات وعزوف المستثمرين عن المساهمة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشاة، يتوجب اعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح والشفافية، اذ ان كل تضليل في المعلومات الواردة في القوائم المالية من شانه ان يفقدها مصداقيتها، وهذا ما ينعكس مباشرة على القرارات المتخذة سواء الاستثمارية او المالية في الشركة.

مما تقدم، يمكننا تصور ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

✓ **هل يؤثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة مطاحن بني هارون فرع ميلة؟**

إن المسعى الحقيقي لهذه الورقة البحثية ضرورة فهم البعد الجديد لتداعيات تطبيقها على المعلومات المالية المتداولة داخل الشركة في ظل التطورات والتحولات التي تعرفها المنظومة الاقتصادية الحالية .

وعليه، يمكن تعزيز هذه الاشكالية ببعض التساؤلات التالية:

1. هل يؤثر تطبيق مبدأ ضمان الاساس اللازم لتفيل حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية؟
2. هل يؤثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين على تحقيق جودة المعلومة المالية؟
3. هل يؤثر تطبيق مبدأ المعاملة العادلة المساهمين على تحقيق جودة المعلومة المالية؟
4. ما هو تأثير تطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة على تحقيق جودة المعلومة المالية؟
5. ما هو تأثير تطبيق اليات حماية حقوق اصحاب المصالح على تحقيق جودة المعلومة المالية؟
6. ما هو تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تحقيق جودة المعلومة المالية؟

1.1 فرضيات الدراسة:

وبناء على الأسئلة السالفة فإن دراستنا تحاول اختبار مجموعة من الفرضيات والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر بمستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة مطاحن بني هارون فرع ميلة.

الفرضيات الفرعية: تتمثل في:

1- يوجد أثر بمستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ ضمان الاساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومات المالية؛

2- لا يوجد أثر بستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين ومستوى جودة المعلومات المالية؛

3- لا يوجد أثر بمستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ المعاملة العادلة ومستوى جودة المعلومات المالية؛

4- لا يوجد أثر بمستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة ومستوى جودة المعلومات المالية؛

5- يوجد أثر بمستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ اليات حماية حقوق اصحاب المصالح ومستوى جودة المعلومات المالية؛

6- لا يوجد أثر بمستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ومستوى جودة المعلومات المالية؛

2.1 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته لكونه يتناول موضوعا من المواضيع المعاصرة، التي تعالج اثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية، خاصة في ظل تحديات عصر يتميز بالحركية المتزايدة، وهنا تكون الشركة مضطرة الى تبني مبادئ الحوكمة من اجل الصمود في بيئة الأعمال من خلال توفيرها لمعلومات وفق معايير محددة، تساهم في الوصول إلى تحديد إطار مرجعي يفيد في التعرف على مدى مصداقية وملاءمة المعلومات المالية لمتخذي القرارات.

3.1 منهج البحث:

بغية الوصول الى افضل الطرق لتوضيح الية عمل حوكمة الشركات واثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية اعتمدنا المنهجين العلميين التاليين: المنهج الوصفي والتحليلي بشقيه الكيفي والكمي للحصول على

البيانات من مصادرها الرئيسية واختبار صحة الفرضيات للاجابة على اسئلة الدراسة، وهذا بهدف تبيان أثر تطبيق حوكة الشركات على تحقيق جودة المعلوة المالية.

2. حوكمة الشركات.

اهتم الكثير من الباحثين في مجال الإدارة بمفهوم حوكمة الشركات، باعتباره أحد الحلول المقلصة لمشكلة الوكالة ومشكلة عدم تماثل المعلومات التي تنشأ بين الإدارة والملاك.

1.2 مفهوم حوكمة الشركات.

تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم الحوكمة وفيما يلي اهم التعاريف التي تخدم البحث.

المفهوم الأول: يشير " ادريان كادبوري" ،1992 في تقريره الشهير بتقرير كادبوري على ان حوكمة الشركات هي:" **النظام الذي تدار وتراقب به الشركات.**" (Hilb, 2006, p. 06)، فهي النظام المساعد على التحكم في الشركات وادارة الاعمال (رشام و سعاد، 2016) ،يصف كادبوري في هذا التعريف الحوكمة على انها نظام، والنظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة وفق علاقة تبادلية، تسير وفق معايير محددة، من اجل الوصول الى الهدف. وحتى يكون هذا النظام دو كفاءة يجب ان تنسجم مكوناته (مدخلات، مخرجات، التغذية العكسية) لتحدث الطفرة النوعية.

كما يؤكد على ان هذا النظام قد اوجد من اجل عمليات الإدارة في الشركة، باعتبار ان اغلب الازمات المالية التي تعرضت لها الشركات في تلك الحقبة كانت ناتجة عن الصراع بين الأطراف دات العلاقة في الشركة المتمثلة في الإدارة والملاك ،اما بالنسبة لعمليات الرقابة فهي بمثابة الحل الذي يمكن ان يخرج الشركة من دوامة الصراع، من خلال تحديد دائرة الحقوق والمسؤوليات لكل طرف في الشركة.

المفهوم الثاني: وقد أشار James Wilfton أحد أكبر خبراء الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حوكمة الشركات هي:" **مجموعة من الأطر التنظيمية والهيكلية التي تحكم توجيه الشركات وتنظيم العلاقة بين الإدارة والملا ك والمساهمين الرئيسين وأصحاب المصالح**". (محمد أحمد إبراهيم خليل، 2005، صفحة 730)

يصف هذا المفهوم الحوكمة على انها الالية التي تضبط العلاقة بين مختلف الفاعلين في الشركة، من خلال توفير مجموعة من القوانين واللوائح.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن حوكمة الشركات تتمثل في:

•مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات هدفها تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح والتأكد من أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين .

2.2مبادئ حوكمة الشركات.

تمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق حوكمة الشركات، وقد اختلفت من هيئة لأخرى، ولكننا سنعتمد المبادئ التي صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 1999 والتي تم إعادة صياغتها سنة 2004.

1.2.2 ضمان الاطار اللازم لتفعيل حوكمة الشركات :حيث ينص على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية، وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة. (ليندة دواس و أحمد بوراس، صفحة 286)

2.2.2 مبدأ حماية حقوق المساهمين, ويتحقق هذا المبدأ من خلال: (رشوان و سليمان، صفحة 08)تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم، حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على المعلومات المختلفة، ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية، الحصول على حقوقهم في الأرباح.

3.2.2 **مبدأ المعاملة المتكافاة للمساهمين:** يجب أن يكفل اطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي ان تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول تعويض في حال انتهكت حقوقهم وذلك كمايلي: (أمينة فداوي، 2013، صفحة 98) يجب ان يعامل المساهمين في نفس الفئة معاملة متكافئة،يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية،ينبغي ان يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات تمس الشركة.

4.2.2 مبدأ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات وضع تخطيط استراتيجي للشركة والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة، والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين. (عبد القادر عيادي، 2013، صفحة 154)، ومن أهم مسؤوليات المجلس ووضع الموازنات السنوية والانفاق الرأسمالي، خطط النشاط ومراجعة الأداء، إدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المحاسبة والمالية للشركة. (عبد الباسط مداح، 2017، صفحة 66)

5.2.2 مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح: ينص هذا المبدأ اعلى أنه ينبغي في إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يسنها القانون، وأن يتم تشجيع العمل على التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة (عمار علة و مراد يمان، 2012، صفحة 09)، وفرص العمل وتحقيق ديمومة المشاريع القائمة على أسس مالية سليمة (لخضر أوصيف و يحي سعيدي، 2012، صفحة 191)

6.2.2 مبدأ الإفصاح والشفافية: ينبغي ان يضمن اطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة المسائل الهامة المرتبطة بالشركة، جودي محمد رمزي2012, p. 07 , بما في ذلك المركز المالي، وحقوق الملكية وأسلوب ممارسة حوكمة الشركات ،وهذا ما يعزز مبدا الشفافية. (منظمة التعاون والتنميةالاقتصادية، 2017، صفحة 43)

3. المعلومة المالية في ظل نظام الحوكمة.

تحتل المحاسبة مكانة جد هامة في الاقتصاد نظرا لكونها نظام يحتاج له الجميع خاصة فيما يتعلق بمخرجات هذا النظام المتمثلة في القوائم المالية، والتي تتوفر بدورها على معلومات تساعد في التعرف على الوضعية المالية للشركة وبالتالي المساعدة على اتخاذ مختلف القرارات .

1.3 مفهوم المعلومة المالية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين البيانات والمعلومات، فالبيانات DATA" هي" :المواد الأولية لنظام المعلومات المحاسبي والتي يتم منها استخراج المنتج النهائي لهذا النظام والمتمثل في المعلومات." (السيد عبد المقصود محمد دبيان و محمد الفيومي، 2002، صفحة 14)

أما المعلومات "Information" فهي: "البيانات التي تم بناؤها وصياغتها لتعطي بعض المعاني لمتلقيها حول مشكلة خاصة أو موضوع محدد." وهناك من يعرفها على أنها:" البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار"، في حين تعرف المعلومات المحاسبية بأنها:" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا ."وبذلك فهي تمثل نتاج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية. (محمد و شرين مأمون سيد أحمد، 2017)

وعليه تعتبر المعلومات االمالية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، وهي تتعدد حسب حاجة مستخدميها، كما أنها تتميز ببعض الخصائص الضرورية حتى يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات، (عبد القادر عيادي، 2013، صفحة 170)

2.3 خصائص المعلومة المالية.

إن انشغال المستخدم للمعلومة المالية لاينصب فقط على سهولة الحصول عليها بل يتعداها الى الاهتمام بجودة المعلومة المالية المتحصل عليها.

1.2.3 الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية.

وهي صفات تجعل المعلومات المحتواة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، ولقد حدد الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، خاصيتين أساسيتين وهما الملائمة والتمثيل الصادق .

أ.**الملائمة:** والمقصود بها أن تكون المعلومة المالية مفيدة إذا كانت ملائمة لحاجات مستعمليها، وتكتسب المعلومة المالية خاصية الملائمة عندما يكون لها تأثير على قرارات مستعمليها، وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث المالية الحاضرة والمستقبلية، وعليه فالمعلومة المالية الملائمة هي: (مريم باي، 2017)

"المعلومة التي تمنح تأثيرا على قرارات مستخدميها بقيمتها التنبؤية أو بقيمتها التأكدية أوالإثنين معا "

ب.التمثيل الصادق: فيقصد به أن تكون المعلومة المالية ذات مصداقية عندما تعطي صورة صادقة عن الكيان المحاسبي، وتعكس بصدق الوضع الاقتصادي للأحداث والمعاملات بغض النظر عن شكلها القانوني.: (مريم باي، 2017، صفحة 246) وحتى تكون المعلومة المالية ذات مصداقية لابد أن تكتسب المميزات الثلاث الآتية **الكمال، الحياد ،الخلو من الأخطاء .**

2.2.3 الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية.

أ.الدقة: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي ، الحاضر و المستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

ب. القابلية للمقارنة : إن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم البدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة ، و يقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالشركة بمعلومات مماثلة عن شركات أخرى لنفس الفترة، لتقييم مراكزها المالية وأدائها وتدفقاتها

النقدية (مقارنة مكانية) ، وبمعلومات مماثلة عن نفس الشركة في فترات سابقة من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء(مقارنة زمانية) (مجيلي خليصة، 2017، صفحة 140)

3.3 قيد التكلفة / العائد :إختبار التكلفة و العائد ما هو إلا نوع من دراسة الجدوى التي تطبق على إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، و تشمل عادة تكاليف المعلومات المحاسبية عناصر متعددة مثل تكاليف تجميع و تشغيل و تخزين وإستخراج المعلومات وتكاليف المراجعة الداخلية و الخارجية وتكاليف الإفصاح، و تكلفة الإستشارات المالية، التحليل المالي فضلا عن التكلفة التي قدتكون نتيجة الإعتماد على معلومات قد لا تكون ملاءمة أو غير موثوقة، وبالنسبة للعائد فانها تتحقق لكل من منتجي المعلومات و المتمثلة في القدرة على الحصول على التمويل والإقتراض، و إخلاء مسؤولية الإدارة، كما تتحقق أيضا لمستخدمي هذه المعلومات في صورة تخصيص أموالهم باسلوب اكثر كفاءة وزيادة عوائدهم. (سميحة بوحفص، 2017، صفحة 174)

4. الجانب التطبيقي.

1.4الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تتمثل هذه الخطوة في تحديد مجتمع وعينة البحث والمجال الذي ستشمله بالاضافة الى الادوات المستخدمة لجمع البيانات.

1.1.4 مجتمع الدراسة وعينتها:

نظرا لكون هذه الدراسة ميدانية فان مجتمع البحث يتمثل اساسا في مؤسسة مطاحن بني هارون- فرع فرجيوة- ولاية ميلة. وبالنسبة لعينة البحث فقد تم استهداف فئة المدراء ،الفاعلين في الادارة التنفيدية،العمال الدائمين في قسم المحاسبة ، عمال المصلحة التجارية. حيث تم توزيع 35 اسبانة واسترجاع 30 استبانة واعتمادها كمفردات لعينة الدراسة.

2.1.4 مجال الدراسة:

المجال الجغرافي:أجريت الدراسة في مؤسسة مطاحن بني هارون –فرع فرجيوة- ولاية ميلة.

المجال الزمني: لانجاز الدراسة استغرقنا حوالي ثلاث اشهر من مرحلة اعداد الاستبيان وتحكيمه وتوزيعه في صورته النهائية على عينة البحث، وفي الاخير معالجة وتحليل النتائج.

3.1.4 أداة الدراسة: استخدمنا الاستبيان كأداة رئيسية للبحث حيث تم الاعتماد عليه لجمع المعلومات من المبحوثين ، وتم تقسيم الاستمارة الى ثلاث محاور كمايلي:

المحور الاول: البيانات الشخصية، المحور الثاني: مبادئ حوكمة الشركات، المحور الثالث: خصائص جودة المعلومة المالية.

وقد تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي لقياس اجابات عينة الدراسة لعبارات الاستبيان حيث يقابل كل عبارة من محور أداة الدراسة خمسة خيارات مقسمة الى درجات كمايلي:

الدرجة1	**غير موافق تماما**	**الدرجة2**	**غير موافق**
الدرجة3	**محايد**	**الدرجة4**	**موافق**
الدرجة5	**موافق تماما**		

أما بالنسبة لمجالات تقسيم الوزن النسبي حددناها كمايلي:

طول الفئة: المدى/ قيمة أعلى فئة

طول الفئة:4/5 =0,8

مجال الموافقة	]1,8-1[	]2,6-1,8[	]3,4-2,6[	]4,2-3,4[	[5-4,2]
الوزن النسبي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

2.4 التحليل الاحصائي ببرنامج التحليل SPSS.

بعد الانتهاء من توزيع الاستبيان على المبحوثين تمت معالجة البيانات بتحويلها من بيانات كيفية إلى بيانات كمية حتى تسهل مهمة إجراء العمليات الإحصائية اللازمة لعملية التحليل باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

1.2.4 معامل ألفا كرونباخ:

قمنا بإجراء هذا الاختبار للتأكد من مدى ثبات فقرات الاستبيان، و تتراوح قيم هذا الأخير بين الصفر والواحد الصحيح، بحيث تعبر القيم القريبة من الواحد عن ثبات وموثوقية مرتفعة، والقيم القريبة من الصفر تعبر عن ثبات وموثوقية منخفضة، وقد قدرت نسبة الثبات ب:0,95 وهي أكثر من النسبة المعيارية المقدر ب: 0,06 وبالتالي يمكن إخضاع الاستبيان للتحليل الإحصائي ،بما يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة.

والجدول الموالي يوضح النتيجة.

الجدول رقم(01) : اختبار الفا كرونباخ.

معدل ألفا كرونباخ	**عدد العبارات**
0.954	56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

2.2.4 معامل ارتباط" بيرسون " :صدق الاتساق الداخلي، هو حساب معامل بيرسن بين درجة كل بند ودرجة المحور والدرجة الكلية للمقياس ، بالنسبة لعينة الدراسة فجميع معاملات ارتباط بيرسن بين درجة

كل بند ودرجة المحور والدرجة الكلية للمقياس دالة احصائيا عند 0.001 ، وعليه فان جميع فقرات المحاور متسقة داخليا مع المحور الدي تنتمي اليه مما يثبث صدق الاتصاق الداخلي لاداة الدراسة، وهذا ماسيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02) :معامل ارتباط بيرسون.

العبارة	معامل بيرسن	مستوى الدلالة	العبارة	معامل بيرسن	مستوى الدلالة
المحور الثاني	964**	0,000	المحور الثالث	941**	0,000
المبدأ الاول	507**	0,004	خاصية الثبات	875**	0,000
المبدأ الثاني	809**	0,000	خاصية الموثوقية	863**	0,000
المبدا الثالث	750**	0,000	خاصية الدقة	835**	0,000
المبدأ الرابع	915**	0,000	خاصية القابلية للمقارنة	765**	0,000
المبدأ الخامس	480**	0,007	قيد المنفعة/ التكلفة	506**	0,000
المبدأ السادس	688**	0,000			

** دالة أحصائيا عند: 0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

3.3 إختبار صحة الفرضيات:

يتم اختبار هذا النوع من الفرضيات باستعمال تحليل التباين لنموذج الأثر بين المتغيرين في كل فرضية من فرضيات الدراسة.

1.3.4 **اختبار صحة الفرضية الاولى:** يوجد أثر بمستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ ضمان الاساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومات المالية؛

جدول رقم (03): تحليل التباين(Anova) لنموذج أثر تطبيق مبدأ ضمان الاساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومات المالية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إختبار فيشر F	مستوى دلالة F
تباين الانحدار	624.12	1	624.1	3.244	0.82
تباين البواقي	5386.8	28	192.4	-	-
تباين المجموع	6010.1	29	-	-	-

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج الspss

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة اختبار فيشر ، لدراسة الأثر بين تطبيق مبدأ ضمان الاساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومات المالية قد بلغت 3.244 ، وهي ليست دات دلالة احصائية بالنظر الى مستوى دلالتها المقدر ب 0.82 وهوأكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما ينتج عنه قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ، وبالتالي التاكيد على انه هناك اثر لتطبيق المبدأ الاول ضمان الاطار اللازم لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية حسب اجابات المبحوثين في شركة مطاحن بني هارون فرع ميلة.

أما نموذج الإنحدار الخطي الذي يربط المتغيرين بعضهما ببعض ويبين طبيعة الأثر يمكن التعرف عليه من خلال محتوى الجدول الآتي:

الجدور رقم'04): نموذج الإنحدار الخطي

النموذج	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	ختبارT	مستوى دلالة T
الثابث	73.6	12.2	0.322	0.036	0.000
X1 :ضمان الاطار اللازم لتفعيل حوكمة الشركات	0.72	0.7		1.80	0.082
المتغير التابع خصائص جودة المعلومة المالية					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss .

مما تقدم يمكن تصميم العلاقة الرياضية التي تربط المتغيرين بعضهما ببعض من خلال المعادلة التالية:

$$Y = X1 * 0.72+73.6$$

تدل المعادلة السابقة على أن كل تغير في مبدأ ضمان الاطار اللازم لتفعيل حوكمة الشركات بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في خصائص جودة المعلومة المالية ب 0.72 ، وهي قيمة معتبرة تدل على الأثر الكبير

للمتغير المستقل على التابع .أما باقي التغيرات التي تحدث في خصائص جودة المعلومة المالية تفسرها عوامل الأخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج المقترح والتي تقدر ب73.6.

2.3.4 -**إختبار صحة الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر بستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين ومستوى جودة المعلومات المالية.

جدول رقم (05): تحليل التباين(Anova) لنموذج تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين ومستوى جودة المعلومات المالية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إختبار فيشر F	مستوى دلالة F
تباين الانحدار	531.615	1	531.515	43.791	0.00
تباين البواقي	339.852	28	12.138	-	-
تباين المجموع	871.367	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة اختبار فيشر ، لد راسة الأثر بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين ومستوى جودة المعلومات المالية قد بلغت 43.791، وهي دات دلالة احصائية بالنظر الى مستوى دلالتها المقدر ب 0.00 وهوأقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما ينتج عنه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، وبالتالي التاكيد على انه هناك اثر لتطبيق المبدأ االثاني لحوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين على تحسين جودة المعلومة المالية.

أما نموذج الإنحدار الخطي الذي يربط المتغيرين بعضهما ببعض ويبين طبيعة الأثر يمكن التعرف عليه من خلال محتوى الجدول الآتي: **الجدول رقم(06): نموذج الإنحدار الخطي**

النموذج	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	ختبارT	مستوى دلالة T
الثابث	48.74	7.2	0.781	6.8	0.000
X2:حماية حقوق المساهمين	0.73	0.31		6.61	0.000
المتغير التابع خصائص جودة المعلومة المالية					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

مما تقدم يمكن تصميم العلاقة الرياضية التي تربط المتغيرين بعضهما ببعض من خلال المعادلة التالية:

$$Y = X2*0.73+48.74$$

تدل المعادلة السابقة على أن كل تغير في مبدأ حقوق المساهمين بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في خصائص جودة المعلومة المالية ب 0.73 ، وهي قيمة معتبرة تدل على الأثر الكبير للمتغير المستقل على

التابع .أما باقي التغيرات التي تحدث في خصائص جودة المعلومة المالية تفسرها عوامل الأخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج المقترح والتي تقدر ب48.74.

3.3.4 إختبار صحة الفرية الثالثة: لا يوجد أثر بستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ المعاملة العادلة ومستوى جودة المعلومات المالية.

جدول رقم (07): تحليل التباين(Anova) لنموذج تطبيق مبدأ المعاملة العادلة ومستوى جودة المعلومات المالية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إختبار فيشرF	مستوى دلالة F
تباين الانحدار	1976.9	1	1976.9	13.721	0.01
تباين البواقي	4034.12	28	144.07	-	-
تباين المجموع	6010.97	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة اختبار فيشر ، لدراسة الأثر بين تطبيق مبدأ المعاملة العادلة ومستوى جودة المعلومات المالية قد بلغت 13.721، وهي دات دلالة احصائية بالنظر الى مستوى دلالتها المقدر ب 0.01 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما ينتج عنه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، وبالتالي التاكيد على انه هناك اثر لتطبيق المبدأ الثالث لحوكمة الشركات المعاملة العادلة على تحسين جودة المعلومة المالية.

أما نموذج الإنحدار الخطي الذي يربط المتغيرين بعضهما ببعض ويبين طبيعة الأثر يمكن التعرف عليه من خلال محتوى الجدول الآتي:

الجدول رقم(08): نموذج الإنحدار الخطي

النموذج	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	ختبارT	مستوى دلالة T
الثابث	60.1	9.7	0.573	6.18	0.000
X3: المعاملة العادلة	0.69	0.54		3.710	0.001
المتغير التابع خصائص جودة المعلومة المالية					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

مما تقدم يمكن تصميم العلاقة الرياضية التي تربط المتغيرين بعضهما ببعض من خلال المعادلة التالية:

Y = 60.1+0.69* X3

تدل المعادلة السابقة على أن كل تغير في مبدأ المعاملة العادلة بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في خصائص جودة المعلومة المالية ب 0.69 ، وهي قيمة لاباس بها تدل على الأثر المقبول للمتغير المستقل على التابع .

أما باقي التغيرات التي تحدث في خصائص جودة المعلومة المالية تفسرها عوامل الأخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج المقترح والتي تقدر ب60.1.

4.3.4 إختبار صحة الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر بستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الادارة ومستوى جودة المعلومات المالية.

جدول رقم (09): تحليل التباين(Anova) لنموذج تطبيق مسؤولية مجلس الادارة و جودة المعلومات المالية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إختبار فيشرF	مستوى دلالة F
تباين الانحدار	4051.78	1	1976.9	57.9	0.000
تباين البواقي	1959.19	28	69.98	-	-
تباين المجموع	6010.97	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة اختبار فيشر ، لدراسة الأثر بين تطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الادارة ومستوى جودة المعلومات المالية قد بلغت57.9 ، وهي دات دلالة احصائية بالنظر الى مستوى دلالتها المقدر ب 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما ينتج عنه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، وبالتالي التاكيد على انه هناك اثر لتطبيق المبدأ الرابع لحوكمة الشركات مسؤولية مجلس الادارة على تحسين مستوى جودة المعلومة المالية.

أما نموذج الإنحدار الخطي الذي يربط المتغيرين بعضهما ببعض ويبين طبيعة الأثر يمكن التعرف عليه من خلال محتوى الجدول الآتي:

الجدور رقم(10): نموذج الإنحدار الخطي

النموذج	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	ختبارT	مستوى دلالة T
الثابث	33.134	8.28	0.83	4.005	0.000
X4مسؤولية مجلس الادارة	0.79	0.27		7.61	0.000
المتغير التابع خصائص جودة المعلومة المالية					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

مما تقدم يمكن تصميم العلاقة الرياضية التي تربط المتغيرين بعضهما ببعض من خلال المعادلة التالية:

$$Y = X4 * 0.79+33.134$$

تدل المعادلة السابقة على أن كل تغير في مبدأ مسؤولية مجلس الادارة بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في خصائص جودة المعلومة المالية ب 0.79 ، وهي قيمة جيدة تدل على الأثر الكبير للمتغير المستقل على التابع .أما باقي التغيرات التي تحدث في خصائص جودة المعلومة المالية تفسرها عوامل الأخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج المقترح والتي تقدر ب33.134.

5.3.4 إختبار صحة الفرضية الخامسة : يوجد أثر بستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح ومستوى جودة المعلومات المالية.

جدول رقم (11): تحليل التباين(Anova) لنموذج تطبيق حماية حقوق أصحاب المصالح وجودة المعلومات المالية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إختبار فيشرF	مستوى دلالة F
تباين الانحدار	797.63	1	797.63	4.28	0.48
تباين البواقي	5213.33	28	86.19	-	-
تباين المجموع	6010.97	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة اختبار فيشر ، لد راسة الأثر بين تطبيق مبدأ مان الاساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومات المالية قد بلغت4.28، وهي ليست دات دلالة احصائية بالنظر الى مستوى دلالتها المقدر ب .48 0 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما ينتج عنه قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ، وبالتالي التاكيد على انه هناك اثر لتطبيق المبدأ االخامس لحوكمة الشركات حماية حقوف أصحاب المصالح على تحسين مستوى جودة المعلومة المالية.

أما نموذج الإنحدار الخطي الذي يربط المتغيرين بعضهما ببعض ويبين طبيعة الأثر يمكن التعرف عليه من خلال محتوى الجدول الآتي:

الجدور رقم(12): نموذج الإنحدار الخطي

النموذج	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	ختبارT	مستوى دلالة T
الثابت	75.36	9.82	0.36	7.67	0.000
X5: حماية حقوق أصحاب المصالح	0.71	0.76		2.07	0.000
المتغير التابع خصائص جودة المعلومة المالية					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

مما تقدم يمكن تصميم العلاقة الرياضية التي تربط المتغيرين بعضهما ببعض من خلال المعادلة التالية:

$$Y = X5 * 0.71+75.36$$

تدل المعادلة السابقة على أن كل تغير في مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في خصائص جودة المعلومة المالية ب 0.71 ، وهي قيمة جيدة تدل على الأثر الكبير للمتغير المستقل على التابع .أما باقي التغيرات التي تحدث في خصائص جودة المعلومة المالية تفسرها عوامل الأخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج المقترح والتي تقدر ب 75.36.

6.3.4 إختبار صحة الفرضية السادسة: لا يوجد أثر بستوى دلالة إحصائي 0.05 بين تطبيق الافصاح والشفافية ومستوى جودة المعلومات المالية.

جدول رقم (15): تحليل التباين(Anova) لنموذج تطبيق الافصاح والشفافية ومستوى جودة المعلومات المالية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إختبار فيشرF	مستوى دلالة F
تباين الانحدار	2164.99	1	2164.99	15.76	0.000
تباين البواقي	3845.99	28	137.35	-	-
تباين المجموع	6010.97	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة اختبار فيشر ، لد راسة الأثر بين تطبيق الافصاح والشفافية ومستوى جودة المعلومات المالية قد بلغت15.76 ، وهي دات دلالة احصائية بالنظر الى مستوى دلالتها المقدر ب 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما ينتج عنه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، وبالتالي التاكيد على انه هناك اثر لتطبيق المبدأ الخامس لحوكمة الافصاح والشفافية على تحسين مستوى جودة المعلومة المالية.

أما نموذج الإنحدار الخطي الذي يربط المتغيرين بعضهما ببعض ويبين طبيعة الأثر يمكن التعرف عليه من خلال محتوى الجدول الآتي:

الجدول رقم(16): نموذج الإنحدار الخطي

النموذج	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	ختبارT	مستوى دلالة T
الثابت	4.52	11.55	0.6	4.38	0.000
X6: الافصاح والشفافية	0.86	0.60		3.9	0.000
المتغير التابع خصائص جودة المعلومة المالية					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

مما تقدم يمكن تصميم العلاقة الرياضية التي تربط المتغيرين بعضهما ببعض من خلال المعادلة التالية:

$$Y = X6*0,86+4.52$$

تدل المعادلة السابقة على أن كل تغير في مبدأ المعاملة العادلة بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في خصائص جودة المعلومة المالية ب 0.86 ، وهي قيمة جيدة تدل على الأثر الكبير للمتغير المستقل على التابع .أما باقي التغيرات التي تحدث في خصائص جودة المعلومة المالية تفسرها عوامل الأخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج المقترح والتي تقدر ب4.52.

7.3.4 إختبار صحة الفرضية الرئيسية: يوجد أثر دو دلالة احصائية بمستوى 0.05 بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحسين مستوى جودة المعلومة المالية.

جدول رقم (13): تحليل التباين(Anova) لنموذج تطبيق مبادئ حوكمة الشركات و تحسين مستوى جودة المعلومات المالية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إختبار فيشر F	مستوى دلالة F
تباين الانحدار	4045.54	1	4045.54	57.83	0.000
تباين البواقي	1965.42	28	70.19	-	-
تباين المجموع	6010.97	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر الجدول أعلاه أن **قيمة اختبار فيشر** ، لد راسة الأثر بين تطبيق مبدأ مان الاساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومات المالية قد بلغت57.83، وهي دات دلالة احصائية بالنظر الى مستوى دلالتها المقدر ب 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما ينتج عنه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، وبالتالي التاكيد على انه هناك اثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحسين مستوى جودة المعلومة المالية.

أما نموذج الإنحدار الخطي الذي يربط المتغيرين بعضهما ببعض ويبين طبيعة الأثر يمكن التعرف عليه من خلال محتوى الجدول الآتي:

الجدور رقم(14) نموذج الإنحدار الخطي

النموذج	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	ختبارT	مستوى دلالة T
الثابت	23.07	9.6	0.82	2.40	0.023
X X :مبادئ حوكمة الشركات	0.69	0.8		7.59	0.000
المتغير التابع خصائص جودة المعلومة المالية					

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

مما تقدم يمكن تصميم العلاقة الرياضية التي تربط المتغيرين بعضهما ببعض من خلال المعادلة التالية:

$$Y = 23.07 + 0.69 * X X$$

تدل المعادلة السابقة على أن كل تغير في مبادئ حوكمة الشركات بوحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في خصائص جودة المعلومة المالية ب 0.69 ، وهي قيمة مقبولة تدل على الأثر الكبير للمتغير المستقل على التابع .أما باقي التغيرات التي تحدث في خصائص جودة المعلومة المالية تفسرها عوامل الأخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج المقترح والتي تقدر ب 23.07 .

5 .خاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية في شركة مطاحن بني هارون فرع ميلة، التي تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية، واستخدم برنامج الحزم الإحصائية SPSS من أجل اختبار فرضيات الدراسة التي ساهمت في تفسير النتائج ، وتوصلنا الى أن تبني مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة يؤثر بنسبة 69% على تحسين جودة المعلومة المالية في حين تمثلت باقي نتائج الدراسة فيمايلي:

-لا يوجد توافق كبير بين الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وحقيقة الممارسات التي تشجع تبني مبادئ الحوكمة في المؤسسة الجزائرية بشكل عام وفي شركة مطاحن بني هارون بشكل خاص؛

- على الرغم من وجود تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات الا ان هذ التطبيق او الامتثال جزئي الى حد ما

- تعتبر إدارة الشركة الجهة المسؤولة بالدرجة الاولى عن ترسيخ العمل بمبادئ الحوكمة .

- يتطلب نجاح حكومة الشركات وتحقيق مبادءها تظافر جهود كل العاملين بالشركة كل حسب منصبه ومسؤولياته؛

- الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يزيد من ثقة المساهمين في الشركة؛

- يؤدي التطبيق الفعال لإطار الحوكمة إلى تحديد الواجبات و الصلاحيات لكل مسؤول بشكل دقيق ما يعزز ويخدم أغراض المساءلة؛

- توجد علاقة تبادلية وتكاملية بين مبادئ الحوكمة، خاصة فيما يتعلق بتحسبن جودة المعلومة المالية،حيث يتم اعداد القوائم المالية ومسك الحسابات من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية تحت رقابة مجلس الادارة، ثم يتم عرضها بقدر كاف من الافصاح والشفافية بعيدة عن كل انواع التحيز لضمان حفظ حقوق ومصالح الاطراف المعنية في الشركة.

6.الاقتراحات والتوصيات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يمس المجتمع وثرواته و وأمواله،فانه سوف يدعم تطبيقها وارساء قواعدها؛

- استحداث مراكز متخصصة يهتم بقضايا الحوكمة وتتولى عملية إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة.

7. المراجع:

قائمة المراجع العربية:

1. دبيان محمد السيد عبد المقصود ، الفيومي محمد. (2002). مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
2. بوحفص سميحة. (2017). أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية فيالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية". أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
3. باي مريم. (2017). أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائريةدراسة ميدانية تحليلية بشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر.
4. محمد؛ شرين مأمون سيد أحمد؛(2017) ؛ الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الخارجية وجودة المعلومات المحاسبية .، أطروحة دكتوراه ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
5. مجيلي خليصة. (2017). دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية – دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف -. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر
6. مداح عبد الباسط (2017). اثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات– دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–،أطروحة دكتوراه جامعة مخمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر.
7. فداوي أمينة .(2013) .دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية–دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بموشر –SBF250 ،اطروحة دكتوراه،جامعة باجي محتار، عنابة، الجزائر.
8. محمد أحمد إبراهيم خليل. (2005). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها عل سوق الاوراق المالية. المجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا.
9. رشوان عبد الرحمان ، و محمد سليمان. (بلا تاريخ). تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة المعلومات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات واثرها على زيادة جودة المعلومة المحاسبية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية.

10. عيادي عبد القادر. (2013). دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية- مع الاشارة الىحالة الجزائر-. مجلة الاقتصاد الجديد،
11. أوصيف لخضر ، و سعيدي يحي. (2012). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05.
12. دواس ليندة ، و بوراس أحمد. (بلا تاريخ). حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية – دراسة حالة الوطنية للاتصالات أوريدو –. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد5، العدد2.
13. جودي محمد رمزي .(2012) .اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات .الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحدالفساد المالي والاداري جامعة بسكرة، الجزائر.
14. علة عمار ، و يمان مراد. (2012). دور المراجعة في ترقية الافصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات. المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية. المسيلة، الجزائر.
15. رشام كهينة، وشدري معمر سعاد.(2016). انعكاسات حوكمة الشركات على الاسواق المالية،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،العدد 03.
16. منظمة التعاون والتنميةالاقتصادية .(2017) .مبادئ مجموعة العشرين بشان حوكمة الشركات.

قائمة المراجع الاجنبية:

1. Hilb, Martin. (2006). *New corporate gouvernance; successful board management tools.* Berlin; Germany: Springer publication.
2. The institute of internal auditors. (2002). *The lessons that lie beneath.* Tone at the top journal;

7- الملاحق: استمارة الدراسة.

ضع إشارة (×) أمام الخانة المناسبة لكل سؤال.

القسم الأول: معلومات شخصية.

1) المؤهل العلمي: ليسانس ماستر ماجستير دكتوراه شهادة مهنية

2) التخصص الأكاديمي: مالية ومحاسبة تدقيق اقتصاد ادارة اعمال أخرى .

3) سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات من 16 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة.

4) المنصب: مدير مدير فرعي محاسب/ مدقق عضو مجلس الإدارة رئيس مصلحة أخرى.

القسم الثاني: واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في شركة مطاحن بني هارون ميلة.

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات معمول بها في شركة مطاحن بني هارون ميلة ؟	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
المبدأ الأول: ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات.						
01	يعتبر ميثاق الحكم الراشد وثيقة متكاملة للحكومة في المؤسسة الجزائرية.					
02	لدي إطلاع كاف حول موضوع حوكمة الشركات في مجال ممارسة العمل.					
03	يؤثر الشكل القانوني للمؤسسة في درجة تطبيقها لمبادئ الحوكمة					
04	يساهم الهيكل التنظيمي في تسهيل العمل بمبادئ حوكمة الشركات					
05	توجد على مستوى المؤسسة هيئة مسؤولة عن تقييم مدى تطبيق قواعد الحوكمة.					
المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين.						
01	تعد المؤسسة قائمة الحقوق الأساسية للمساهمين.					
02	تتضمن قائمة الحقوق الحق في تسجيل الملكية ،تحويل أو نقل الأسهم.					
03	يسمح للمساهمين الإطلاع على تقرير المراجع الخارجي					
04	تتضمن قائمة الحقوق الحق في الإطلاع على الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية للمؤسسة.					
05	تتضمن قائمة الحقوق الحق في التصويت في الجمعية العامة.					
06	تتضمن حقوق التصويت انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.					
المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين.						

01	تحفظ المؤسسة حقوق جميع المساهمين دون تمييز بين صغار المساهمين وكبار المساهمين.					
02	يحصل كل مساهم على جزء من الأرباح التي يستحقها.					
03	يعامل المساهمين المنتمون الى نفس الفئة معاملة متكافئة.					
04	يحصل كل المساهمين على نفس المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وفي نفس الوقت.					
05	يمكن للمساهمين التصويت حضوريا أو غيابيا مع إعطاء نفس الأثر للأصوات التي تم الإدلاء بها.					
المبدأ الرابع: تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.						
01	يتم الإعتماد على مسير غير مساهم في إدارة الشركة.					
02	يراقب مجلس الإدارة عمل الإدارة التنفيذية.					
03	يحق للمساهمين ومجلس الإدارة مساءلة المسير حول توجيه رؤوس الأموال والنتيجة المحصلة.					
04	يحتوي مجلس الإدارة في المؤسسة على لجنة تعيينات.					
05	تقوم لجنة التعيينات بتقديم تقرير دوري عن مختلف نشاطاتها.					
06	يجري مجلس الإدارة تقييم ذاتي للقدرة على تأدية مهام وتلبية تطلعات المساهمين.					
07	يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة من 3 إلى 12 عضو.					
08	يشرف مجلس الادارة على عمليات الافصاح والاتصال.					
المبدأ الخامس: اليات حماية حقوق أصحاب المصالح						
01	تشجع مؤسستكم عملية التواصل مع اصحاب المصالح.					
02	يتم تدريب العمال من اجل التعامل مع اصحاب المصالح.					
03	يتم السماح لاصحاب المصالح بالاتصال مع مجلس الادارة للتبليغ عن الممارسات اللاأخلاقية					
04	يسمح القانون الداخلي للمؤسسة بتقديم تبرير لاصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم بالاضافة الى تعويض مناسب.					
المبدأ السادس: الإفصاح والشفافية.						
01	يتم إعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية من قبل مؤسستكم.					
02	تعتمد مؤسستكم على أسلوب الإفصاح الإختياري.					
03	يتم الإفصاح عن المعلومات بصفة منتظمة تضمن وصول المستجدات في الوقت المناسب.					
04	يساعد الإفصاح في إعداد القوائم المالية المنشورة بصورة سليمة بعيدة عن التحيز الشخصي.					
05	يزيد الإفصاح من درجة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية.					

القسم الثالث: خصائص جودة المعلومة المالية

الرقم		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	المجال الأول:الخصائص الرئيسية					
خاصية الملائمة						
01	تعمل المعلومة المالية في شكل قوائم وتقارير مالية لمستخدميها في الوقت المناسب.					
02	تتميز المعلومة المالية بقدرتها على مساعدة متخذ القرار في التنبؤ بنتائج الأحداث في الشركة.					
03	للمعلومة المالية قيمة تأكيدية تعني أو تأكد التنبؤات الماضية.					
04	تكون المعلومات المالية ذات قيمة أكبر عندما تتصف بالتطابق بين شكل ومحتوى المعلومة مع احتياجات متخذ القرار.					
خاصية الموثوقية						
01	توحيد طرق وأساليب القياس يزيد من درجة الثقة في المعلومة المالية.					
02	التعبير الصادق عن الحدث المالي يعزز الثقة في المعلومة المالية.					
03	تعكس المعلومة المالية كل التغيرات والتقييمات الضرورية لمستخدميها من اجل اتخاذ القرار					
04	تصور المعلومة المالية المضمون الذي تهدف الى تقديمه تصويرا دقيقا يقلل من درجة الأخطاء.					
05	يتم عرض المعلومة المالية للاستخدام العام دون تحيز لطرف معين لوجهة معينة على حساب باقي الأطراف.					
	المجال الثاني: الخصائص الثانوية					
خاصية الثبات						
01	يتم اعداد القوائم المالية باعتماد طرق محاسبية موحدة.					
02	يتم اعتماد نفس الطرق المحاسبية من سنة لأخرى.					
03	تطبق طرق وسياسات محاسبية لإتمارض ومبادئ العمل المحاسبي					
خاصية الدقة						
01	كلما زادت دقة المعلومات المالية زادت قيمتها في التعبير بصورة صادقة عن الواقع المالي للمؤسسة.					
02	كلما قلت درجة الدقة في المعلومة المالية كلما كانت أداة لطمس وإخفاء الحقائق .					
03	تلعب قنوات الإتصال داخل المؤسسة دور مهم في التحكم في درجة دقة المعلومة المالية.					
04	تفقد المعلومة المالية دقتها في حال طالت الفترة التي تغطيها تلك المعلومات.					

خاصية القابلية للمقارنة.						
01	تتصف القوائم والتقارير المالية بقابليتها للمقارنة من نسبة لأخرى في المؤسسة .					
02	تتصف القوائم والتقارير المالية بقابليتها للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر خلال نفس السنة أو من سنة لأخرى.					
03	الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية التي تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعلها قابلة للمقارنة .					
04	تطبيق النظام المحاسبي المالي يوفر قوائم وتقارير مالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى أو بين المؤسسات.					